JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/ ١٤٤٦هـ
العدد الثالث والعشرون
(١٢٧)- (١٥٣)

حَرَكَةُ البِنَاءِ عند النّحويّين "دِرَاسَةٌ نَقْدِيّةٌ"

م. د. محمّد حمدان عبد الله عبّاس
الكليّة التّربويّة المفتوحة: مركز واسط ـ فرع الصّويرة
mohamad1987md3@gmail.com

المستخلص:

تقوم هذه الدراسة على قراءة آراء النّحويّين القدامى والمحدثين في حركةِ المبنيّات, سواء أكانت هذه المبنيّات بالأصالة؛ نحو الحروف, والأفعال الماضية, أم بغير ذلك؛ نحو الأسماء, والأفعال المضارعة, والبحث عن مقاصدهم في ذلك؛ لدراستها ونقدها وفق منطقهم النّحويّ, ومحاولة الكشف عن دلالتِها في المنظومةِ اللّغويّة, وبحسب ما اقتضاه العمل البحثي جاءت الدّراسة على ثلاثة محاور: وقف الأوّل على حركة الحروف, وتناول الثّاني حركة الأفعال المبنيّة, أمّا الأخير فسلّط الضوء على حركة الأسماء المبنيّة, وقد انتهت الدّراسة إلى جملة من النتائج أهمّها: إنّ السّكون لم يكن علامة البناء الأصلية, وما ذكره النّحويّون من دلالة حركات المبنيّات على غير السّكون ليس بذي وجه, فجلّها جاءت مبنيّة على حركة ما تبعًا لما حُكي عن العرب, فضلًا عن أنّ عددًا من علامات البناء في بعض المبنيّات ـ عند النّحويّين ـ هي علامات إعراب, نحو أفعال الأمر, والمضارعة المتّصلة بنوني التّوكيد, أو المسندة إلى نون النّسوة, سواء ألازمت هذه العلامات أصلها, أم عُدِل إلى غيرها؛ لانشغال المحلّ الإعرابيّ.

الكلمات المفتاحيّة: (حركة البناء, آراء النّحويّين, البناء بالأصالة, دراسة نقديّة).

The Construction Movement According to grammarians "A Critical Study"

Dr. Mohammed Hamdan Abdullah Abbas
Open Educational College / Wasit Center – suwayrah Branch
mohamad1987md3@gmail.com

Abstract:

This study is based on reading the opinions of grammarians about the movement of buildings, whether these structures are original; towards letters,

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

verbs, or otherwise; towards nouns, present tense verbs, and searching for their intentions in that; To study and criticize it according to their grammatical logic, and to try to reveal its significance in the linguistic system. Most of them came based on a movement according to what was said about the Arabs, in addition to the fact that a number of building signs in some buildings - according to the grammarians - are inflectional signs, towards the verbs of the command, and the present tense related to the affirmative nouns, or those attributed to the nun of women, whether these signs accompany their origin , or amended to another; Because the shop is busy.

key words: (The building movement, the opinions of the Sahawis, building with originality, a study of criticism)

توطئة:

البناءُ في اللّغة يعني وضع شيءٍ على شيءٍ على صفة يُراد بها الثّبوت, قال ابنُ فارس: "بِنَاءُ الشَّيْءِ بِضَمّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ" (ابن فارس, ١٩٧٩, ٣٠٢/١).

أمّا في اصطلاح النّحويّين؛ فما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية, أو اتّباعًا, نحو قراءة من قرأ قوله تعالى:﴿الحمدِ لِلهِ﴾[الفاتحة؛ من الآية:٢](ابن جنّي, ١٩٩٩, ٣٧/١), أو نقلًا, نحو قراءة ورش لقوله سبحانه: ﴿ألم تعلمَ أنّ الله﴾[البقرة؛ من الآية:١٠٦] (ابن مالك, ١٩٩٠, ٥٤/١), أو تخلصًا من سكونين, نحو قوله تعالى:﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾[الأنعام؛ من الآية:٣٩]. وقد أجمع النّحويّونَ على أنّه نقيضُ الإعراب, وأصل علامته السّكون؛ لكونه لمّا كان نقيضًا للإعرابِ وجبَ أن يكونَ بنقيضِ الحركة الّتي باختلافها يحصلُ الإعراب. قال الإمامُ عبد القاهر الجرجانيّ(ت٤٧١هـ): "إنّ الأصلَ في البناء السّكون"(الجرجاني, ١٩٨٢, ١٣٢), فإن كان هناك من المبنيّات محرّكة, فحركتها لا تعدو ثلاثة أشياء(الجرجاني, ١٩٨٢, ١٢٦-١٢٧):

أوّلًا: التقاء السّاكنين؛ نحو (أينَ, كيفَ, هؤلاءِ), فقد حُرّكت هذه الأسماء؛ للتّخلّص من التقاء السّاكنين. قال المبرّد(ت٢٨٦هـ): "وكلّ مبْنى مسكن آخِره إن ولى حرفًا متحركًا؛ لِأَن الحركات إِنَّمَا هي في الأَصْل للإعراب، فَإِن سكن مَا قبل آخِره فَلَا بُد من تَحْرِيك آخِره؛ لِئَلَّا يلتقى ساكنان"(المبرّد, ١٧٣/٣).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

ثانيًا: البدء بالسّاكن؛ فهناك من الأسماء المبنيّة كان بناؤها بالحركةِ؛ تفاديًا من البدءِ بالسّاكنِ, نحو (الكاف) في قولنا:(ضربكَ). لأنّهُ ضميرُ المنصوب, والمنصوب في حكمِ المنفصل تقديرًا وإن اتّصل لفظًا, أي أنّهم ألزموه الحركة جريًا على مقتضى المعنى.

ثالثًا: أن يكون للاسم تمكّن ثمّ يعرِضُ فيه البناء, نحو قولنِا:(يا رجلُ) في بابِ النّداء, فهو مبنيّ على الحركة ليكون فرقًا بينه وبين ما لم ينلْ نصيبًا من التّمكّن, وسنشرع ببيان حقيقة ذلك في مواضعها, مرتكزين على أقوالِ النّحويّين, ومنطقهم الّذي قالوا به.

المحورُ الأوّل: حركةِ البناء في حروف المعاني.

أجمعَ النّحويّونَ على أنّ الحروفَ كلّها مبنيّة, والأصلُ فيها أن تكونَ مبنيّة على السّكونِ؛ لكونها أصلًا في البناء, وبناؤها لا يُعلّل؛ لأنّها غيرُ مستحقّةٍ للإعراب, "فالبناء هو الواجبُ والقياسُ في الحروف, والشّيء إذا لم يُعدلْ به عن أصله لم يقع فيه التّعليل" (الجرجاني, ١٨٢, ١٣٣), وبذا فإنّ حركة الحروف حركة بناء, ولم تكن إلّا لعلّتين من جملة ثلاث عللٍ: إحداهما؛ الابتداء بالسّاكن, وهذه تكون لجميع الحروف الكائنة على حرفٍ واحدٍ, نحو (واو العطف, أو الباء, أو اللّام)؛ إذ إنّ الابتداء بها ساكنةً محالٌ. والثّانية؛ التقاء السّاكنينِ, نحو:(إنّ, وسوفَ), والثّالثة؛ علّة التمكّن, وهذه لا تكون في الحروف؛ لكونها لم تكن متمكّنة, ولأجل ذلك جاءت الحروف في اللّغةِ مبنيّة على السّكون ـ على الأصلِ المزعوم عند علماء النّحو ـ ومبنيّة على الحركات الثّلاث, وسنقف على ذلك من طريق استقرائها, والبحثِ في أقوال النّحويين فيها.

أوّلًا. البناء على السّكون.

القياس عند النّحويّين أنّ كلّ مبنيّ لا بدّ من أن يكون ساكنًا، فينبغي أن لا يُسأل عن سكونه؛ لأنّ ذلك مقتضَى القياس فيه, وكان ذلك لسببين: **أحدهما**؛ أنّ البناءَ ضدُّ الإعراب، وأصلُ الإعراب أن يكون بالحركات المختلِفةِ للدّلالةِ على المعاني المختلفة، فوجب أن يكون البناءُ الذي هو ضدُّه بالسّكون, **والآخر**؛ أنّ الحركة زيادةٌ مستثقَلةٌ بالنّسبة إلى السّكون، فلا يُؤتَى بها إلّا لضرورةٍ تدعو إلى ذلك (ابن يعيش, ٢٠٠١, ٢٨٨/٢), وهذا القياس يشي أنّ جلّ الحروف المبنيّة ساكنةٌ, غير أنّ الاستقراء يثبت غير ذلك؛ فعددُ الحروفِ **سبعون حرفًا**, السّاكن منها اثنان وعشرون فقط (مصطفى, ٢٠٠٣, ١٠٤), وهذا يخالف المنطق الّذي اعتمده النّحويّون في تقعيد القواعد, وأراهم قد تنبّهوا له, وعجزوا عن تسويغه, مكتفين بقولهم: ليس أغلب المبنيّات ساكنًا(الأشمونيّ, ١٩٩٨, ١٤٦/١), والّذي يعنّ لي ـ بحسب هذا الاستقراء, وما يليه من مباحث ـ أنّ السّكونَ لم يكن أصلًا للبناءِ, فهو

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

يُستعمل للبناء كغيره من العلامات, وجلّ مجيئه كان مع الحروف الثّنائيّة, ليشكّل مع الحرف الأوّل مقطعًا صوتيًا يستسيغه النّاطق العربيّ, نحو:(مِنْ, عنْ), وغيرهما, أو مع الحروف المنتهية بحرف معتلّ, إذ به يكون التحريكُ محالًا, نحو (إلى, على), وغيرهما, أمّا زعم بعض النّحويّين أنّه نقيضُ الحركة, والحركة للإعراب, فينبغي أن يكون السّكون للبناء, فهو زعمٌ منطقيٌّ واهٍ, فالعلامة سواء أكانت حركةً أم سكونًا تستعمل في المبنيّات, والمعربة, وفي ذلك فروعها تبعٌ لها.

ثانيًا: البناء على الفتحة.

أثبت استقراء الحروف أنّ أغلبها مبنيّة على الفتحة, إذ تمثّلت باثنين وأربعين حرفًا من مجموع عددها البالغ سبعين حرفًا, وهذا يخالف منطق القاعدة المعتمدة المتجلّية في قول ابن مالك(ابن عقيل, ١٩٨٠, ١/٤٠): **وَكُلُّ حَرفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنَيِّ أَنْ يُسَكَّنَا**

ومع هذا يصرّ النّحويّون على أنّ الفتحة خلاف لأصل علامة بناء الحروف, فيمورون في تعليل مجيئها في الحروف بحسب اختلاف طبيعة الحرف, وجلّها كانت لإثبات أنّ الأصلَ فيها السّكون, وهذا تمحّل أورده المنطق الّذي عنّ لهم أنّ البناء ضدُّ الإعراب، والإعراب لمّا كان بالحركات, وجب أن يكون البناءُ الذي هو ضدُّه بالسّكون, فقد وقفوا على الحروف الأحاديّة, الّتي جاء منها عددٌ غيرُ قليلٍ مبنيًّا على الفتحة, نحو:(السّين, وواو العطف, والفاء, وكاف التّشبيه, ولام الابتداء, ولام الجرّ في نحو: لَه), منتهين إلى أنّها كانت مبنيّة على الفتحة؛ لخفّتها. قال الجرجانيّ: "وكَثُر الفتحة في ذلك لخفّتها" (الجرجاني, ١٩٨٢, ١٣٩).

أمّا الحروف في نحو (إنَّ, وكأنَّ, ولكنَّ)؛ فيرون أنّ الأصل في علامة بنائها السّكونُ؛ ولأجل التقاء السّاكنين جيء بحركة بدلًا عنه, ولم تكن الكسرة على الأصل ـ بحسب زعمهم ـ كراهيّةً من اجتماع كسرتين من غير فاصلٍ قويّ, فليس بين آخرها, وبين الهمزة المكسورة سوى النّون السّاكنة, وهذا التّعليل يشي بأنّ الاتّباع يفضي إلى شيء من الثّقل, بيد أنّهم حينما يقفون على تعليل البناء على الفتحة في (أنَّ, ولعلَّ, وكأنَّ) يصرّحون أنّ الفتحة جاءت هنا؛ "اتّباعًا لآخره أوّلَهُ"(الجرجانيّ, ١٩٨٢, ١٣٨)! أمّا (ليتَ)؛ فيرون أنّها جاءت مبنيّة على الحركة؛ لالتقاء السّاكنين, ولم تكن الحركة كسرة؛ فرارًا من اجتماع الياء والكسرة, وهذا تعسّف بائن, فليت شعري ما الّذي يمانع ذلك؟ ألم تجتمع الكسرة والياء في بعض المبنيّات, نحو (جيرِ)؟ والأمر نفسه في (ثُمَّ), فيرون أنّها بُنيت على الفتحة؛ كراهيّةً من اجتماع الضّمّة والكسرة, ولم يبنَ على الضّمّة؛ كراهيّة اتّباع الضّمّة للضّمّة, بيد أنّهم عندما يصلون إلى (مُنذُ) يعلّلون بناءه على الضّمّة؛ اتّباعًا لآخره أوّله.

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

والّذي نخلص إليه أنّ تعليلات بناء هذه الحروف على الفتحة قائمةٌ على تساؤلينِ: **أحدهما**؛ لماذا جاءت هذه الحروف مبنيّة على الفتحة, ولم تأتِ مبنيّة على السّكون؟ **والآخر**؛ لماذا جاءت الفتحة دون غيرها؟ وقد رأينا في هذه التّعليلات: تارة يُراعى الاتّباع, وأخرى يُفرّ منه, والّذي أراه أنّ ذلك ليس بوجه, فلم يكن الإتّباع بالكسرة ممتنعًا, ولا بالضمّة لا سيّما وأنّهم قالوا بهما, ولا الجمع بين الكسرة والياء, وحتّى بين الكسرة والضّمّة, نعم؛ قد يكون ذلك مستثقلًا في بعضها, بيد أنّه لا يمانع من مجيئه كما تشي تعليلاتهم, ولعلّ مجيئها هنا مع هذه الكثرة ترجع إلى أنّ النّاطق العربيّ استساغها في من لا إعراب له, فبُنيت عليها هذه الحروف, وجرى بها الكلام, لكونها هي الحركة الخفيفة المستحبّة الّتي يهرع إليها العربيّ ما وجد إلى الخفّة سبيلًا(الزّجاج, ١٩٨٨, ٢٠١/٤)؛ تبعًا لطبيعتها في النّطق, فهي لا تكلّف النّاطق إلّا إرسال النّفس حرًّا, وترك مسرى الهواء حرًّا بلا عناء في تكييفه (بشر, ٢٠٠٠, ٢١٩), وهذا لا يمانع من أن يستعمل غيرها في من لا إعراب فيه, فقد يكون ذلك, غير أنّ الفتحة أكثر استعمالًا.

ثالثًا: البناءُ على الكسرة.

من الحروفِ المبنيّةِ على الكسرة:(لام الجرّ, وباؤه, ولام الأمر), والأصلُ فيهم عندَ النّحويّينَ التّسكينُ, ولاستحالة البدء بالسّاكن حُرّك بالكسرة, وكانت هي مع أنّ سمت العربيّ أن يفتحها؛ لأجل أن لا حظر في تحريكها بالكسرة (الجرجانيّ, ١٩٨٢, ١٤٢), والّذي يُشكل على ذلك: ما الحظر في عدم بناء بقيّة الحروف الأحاديّة عليها, نحو:(الفاء, والواو, والكاف), وغيرها؟ ومنهم مَن يرى أنّ الكسرة كانت؛ لتكون حركة الحرف المبنيّ عليها من جنسِ ما يحدثُهُ, غير أنّ هذا التّعليل يتعارض مع بعض الحروف الّتي هي على شاكلة هذينِ الحرفينِ, نحو:(كاف التّشبيه), إذ إنّها مبنيّة على الفتحة, نحو قولنا:(كن كالأسدِ) بالرّغم من أنّها تحدث الجرّ, وكذلك (لام الجرّ الدّاخلة على الضّمير)! وقد أوجدوا عذرًا للكاف بأنّها لم تأتِ مبنيّة على الكسرة؛ لأنّها لا تلزم الحرفيّة, فقد ترد اسمًا, نحو قول الشّاعر (ابن يعيش, ٢٠٠١, ٤٠٢/٤, وابن هشام, ٢٠١٢, ٢٣٩/١):

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجِ جُـــمٍ يَضحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المنهَمّ

والذي يعنّ لي أنّ ذلك ليس بوجه, فهي تلزم الحرفيّة, "والذي يدلّ على ذلك أنها لا تقع موقع الأسماء، وذلك في الصلات، نحو قولك:(مررت بالذي كزيد)، فالكاف هنا حرف لا محالةَ"(سيبويه, ١٩٨٨, ٥٠٢/٤), قال أبو بشر (ت١٨٠هـ): "وكاف الجرّ التي تجيء للتّشبيه، وذلك قولك: أنت كزيدٍ" (سيبويه, ١٩٨٨, ٢١٧/٤), ولا تكون اسمًا إلّا في ضرورة الشّعر, ومن أجاز جعلها اسمًا حتّى

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

في النّثر هم مفسّرو القرآن الكريم ومعربوه, فيكون ما بعدها مجرورًا بها, نحو قوله تعالى:﴿**أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ**﴾[آل عمران؛ من الآية:٤٩], وبذلك فهي وإن كانت اسمًا فلا تفارق الجرّ, فلِمَ لا تبنى على الكسرة, فتكون حركتها من جنس ما تُحدثه؟

وقد تنبّه لذلك عددٌ من النّحويّين, فذهبوا يفتّشون عن علّةٍ أكثر قبولًا, منتهين إلى أنّ الأصلَ في (لام الجرّ) البناء على الفتحة, غير أنّها لمّا كانت تلتبس بـ(لام الابتداء) في نحو قولنا:(لَعيسى غلامٌ, ولِعيسى غلامٌ), فلم يكن فيما بعدها ما يفرّق بين الحالتين؛ لعدم ظهور الإعراب, فحصل لبسٌ, ولأجله كُسرت (لام الجرّ) حتّى مع الأسماء المعربة؛ ليجري الباب على سَنَنٍ واحد, فضلًا عن كون هذه الأسماء المعربة يحصل فيها اللّبس عند الوقف, نحو قولنا:(إنّ هذا لِزيد), أي: ملكه, و(إنّ هذا لَزيد), أي: هو. واستدلّوا على ذلك بفتحها مع الضمير, نحو:(لَكَ, ولَهُ)؛ لكون اللّبس لم يكن حاصلًا معه, فإذا أُريد الملك قيل:(إنّ هذا لَك), وإذا أُريد الابتداء قيل:(إنّ هذا لَأنت) (سيبويه, ١٩٨٨, ٢١٩/٢, والمبرد, د.ت, ٢٥٤/١, ٢٥٥).

وفي ذلك نظرٌ, ويتمثّل بجانبين, **أحدهما**؛ أنّ القياس ينبغي أن يجري على ما هو أعمّ, وأغلب, والأسماء الّتي لا يظهر فيها الإعراب قليلة جدًّا, والأمر نفسه مع حالة الوقف, فهو أمر قليل إذا ما قُورن بحالة الدّرج, فلا ينبغي أن تقعّد القواعد لأجله. **والآخر**؛ أنّ اللبسَ يحصلُ في أبواب النّحو جميعها, فالسّياق, والقرائن الحافّة هي الّتي تزيله, نحو قولنا:(أكل موسى الكمّثرى).

أمّا (**لام الأمر**)؛ فقد بنيت على الكسرة للتفريق بينها وبين (لام الابتداء), عند الوقف, في نحو قولنا:(إنّ زيدًا لِيفعل, ولَيفعل) (ابن يعيش, ٢٠٠١, ٢٠٥/٤), والذي يبدو أنّ ذلك مراء ظاهر, فلم تكن اللّغة بهذا التّوظيف, فهي ملأى بمفردات وتراكيب لم يكن للإعراب نصيبًا في ظهور معناها, فلام الأمر هي غير لام الابتداء, فلا يُنتظر من حركتهما التّفريق بينهما, فهناك الكثير من الحروف تشابه غيرها في البنية والتّركيب الّذي تدخل عليه مع وضوح معناها من طريق المقام, والقرائن الحافّة, ولعلّ ذلك ما جعل الجرجانيّ يُشكل على هذا التّعليل مصرّحًا: إنّ "هذا غير قوي, والأوجه أن يقال: إنّه كُسر إذا كان المفتقر إليه الحركة فقط" (الجرجانيّ, ١٩٨٢, ١٤٤), ومعنى ذلك أنّ لام الأمر لمّا استلزم أن ينطق بها متحرّكة جرى اللّسان العربي على تحريكها بالكسرة حتّى أُستُسيغت به, وهذا ما أريد أن أصل إليه.

رابعًا: البناء على الضّمّة.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

لا تبنى الحروف في اللّغةِ على الضّمّة خلا الحرفِ (منذُ), فهو يكون حرفًا بمنزلة (مِن) إذا جاء ما بعده مجرورًا, نحو قولنا:(ما لقيتُك منذُ يومِ الجمعة), ويرى النّحويّون أنّه بُني على الضّمّةِ؛ للتخلّص من التقاء السّاكنين, ولم تكن الكسرة على الأصل؛ اتّباعًا لآخرِهِ أوّلَه, نحو(إنَّ), إذ لم يكن بين الميم والذّال إلّا حرفٌ ساكنٌ, وبهذا يظهر اضطرابهم, فقد رأيناهم لا يجيزون الاتّباع في (ثُمَّ), ويرون أنّها مبنيّة على الفتحة؛ كراهة اجتماع الضّمّة والكسرة على أنّ الكسرة أصل في التقاء السّاكنين, ولم يكن الاتّباع مستساغًا في الضّمّة, لذا لم يكن للفتحة بدٌّ.

والّذي يبدو لي أنّ (مُنذُ) بُنيّ على الضّمّة بعد ما وجب تحريك آخره, ولم يكن وجه في اختيارها دون سواها سوى أنّ اللّسان العربي نطق بها هكذا, فجرت, فليس للضّمّة فيها دلالة, ولا خفّة إذا ما قورنت بالفتحة.

وناصية القول: إنّ الحروفَ جميعها مبنيّة, ولا أرى أصلًا في علامة البناء فيها؛ لِما ثبت, فهي تأتي مبنيّة على السّكون, وغلب مجيؤه مع الحروف الثّنائيّة, ليشكّل مع الحرف الأوّل مقطعًا صوتيًا يستسيغه النّاطق العربيّ, نحو:(مِنْ, عنْ), وغيرهما, أو مع الحروف المنتهية بحرف معتلّ, فالحركة بها محالة, نحو:(إلى, على). وتأتي مبنيّة على الفتحة, وقد كان ذلك الأعمّ الأغلب, فالأحاديّة بنيت عليها؛ لكونها لا تكون إلا بالحركة, فليس للنّاطق العربيّ أن يبدأ بساكن, ولخفّتها أثر في ذلك, وكذلك مع الحروف المقطعيّة, نحو:(إنَّ, وكإنَّ, ولكنَّ), ولم يكن اختيارها دون سواها جريًا على قاعدة الاتّباع؛ لأنّها لا تتناسب منطقيًّا مع عداها, بل كانت؛ لكون النّاطق العربيّ استساغها, فجرى بها الكلام, والأمر نفسه مع الكسرة, والضّمّة. وقد أحسن النّحويّون صنعًا حينما قالوا: علامات البناء.

المحور الثّاني: حركة الأفعال المبنيّة.

من المسلّم به عند النّحويّين أنّ الأفعالَ مبنيّةٌ, وبذلك فبناؤها يكون على السّكون؛ لكونه أصلًا في البناء, خلا المضارعة للأسماء منها فإنّها معربة إلّا عند اتّصالها بنوني التّوكيد, أو عند إسنادها إلى نون النّسوة, وبذا فالأفعال المبنيّة:

أوّلًا: أفعال الأمر.

من الثّابت عند النّحويّين أن أفعال الأمر مبنيّة على السّكون, أي على أصل علامة البناء ـ بحسب زعمهم ـ نحو:(اضربْ, اقرأ, قلْ, بعْ), وما إلى ذلك, وهذا بالنّسبة لأمر المخاطَب, والّذي يُشكل في ذلك أمران: **أحدهما**؛ أنّ هذه الأفعال تتغيّر علامة بنائها, فتارة تكون مبنيّة على السّكون, وأخرى على الضّم, نحو(اضربُوا), وأخرى على الألف, نحو(اضربَا), وحتّى على الياء, نحو(اضربِي),

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

فإن كان ردّهم أنّ العلامة تغيّرت مناسبة لما اتّصل به انتفى حكم أنّه مبنيّ على السّكون؛ لكون أفعال أمر المخاطَب المجموع, والمثنّى لا تقلّ عن أمر المفرد. **والآخر**؛ أنّ حركة البناء ينبغي أن لا تدلّ على معنى, ولا أحسبها كذلك في الأمر.

والّذي يتراءى لي أنّ فعلَ الأمرِ معربٌ, وعلامة إعرابه السّكون؛ مناسبة للتّشديد والبتّ في الطّلب, وبذلك يكون مجزومًا وعلامة جزمه السّكون في أمر المخاطَب المفرد, وفي أمر المخاطب المثنّى والمجموع كذلك, بيد أنّ محلّ السّكون حلّت محلّه حركة مجانسة لواو الجماعة, وألف الاثنين, أو ياء المخاطبة؛ لأن لا يلتقي ساكنان, وقد ورد عن العرب أنّها تستعمل السّكون عند الطّلب, فقد قرأ أبو عمرو بن العلاء قوله سبحانه: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً**﴾[البقرة؛ من الآية:٦٧], بإسكان الرّاء؛ تشديدًا للأمر, لمّا كان استنكار المأمورين له ظاهرًا, ونفورهم منه قريبًا(مصطفى, ٢٠٠٣, ٨٦, ٨٧). وقال امرؤ القيس كما جاء في الكتاب (سيبويه, ١٩٨٨, ٢٠٤/٤):

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْما مِـــــنَ اللهِ وَلاَ وَاغِـلِ

فقد جاء الفعل المضارع (أشرب) مجزومًا بالسّكون؛ لِما في السّكون من التّشديد, والبتّ, وما يعاضد ذلك أنّهم يقرّون في أمر الغائب, والمتكلّم أنّ السّكون علامة إعراب لا بناء, نحو قولنا:(لِيَضْرِبْ, ولِأَضْرِبْ). قال صاحب المقتصد: "لأجل أنّ الأمر باللّام مجزوم معرب" (الجرجانيّ, ١٩٨٢, ١٣٢), فإن كان زعمهم أنّ ذلك مجزومًا باللّام, وليس السّكون علامة الجزم والقطع والبتّ في الأمر, فليت شعري كيف يقفوا على (إن تضربْ أضربْ) فدلالة البتّ والقطع في جواب الشّرط ملزمة؛ فتحقيقه متوقف على الشّرط؛ لذا استحقّت علامة القطع وهو السّكون, والّذي ننتهي إليه أنّ فعلَ الأمر معربٌ, ولا أرى للبناء نصيبًا فيه, ولمّا كان موضوعًا على الوجوب, حتّى أنّ المأمور إنْ لم يفعل بما أُمر به يكون عاصيًا (ابن فارس, ١٩٩٧, ٣٠٨), كان فيه معنى القوّة, والبتّ, والتّشديد في الطلب؛ لذا استحقّ الجزم, وعلامة الجزم السّكون؛ لما في السّكون من الشدّة في النّطق, وهذا يوافق مقال الكوفيّين في كونه معربًا, بيد أنّهم يرونه مقتطعًا من المضارع, إذ أصل صيغة (افعل) المستعملة لأمر المخاطب عندهم أن تكون باللام كصيغة أمر الغائب (لتفعل), إلا أنّه لمّا كثر استعمال أمر المخاطب, وجرى على ألسنتِهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللّام فحذفوها مع حرف المضارع طلبًا للتخفيف، عندئذ أُحتِيج إلى همزة وصل ليبدأ بها الكلام فيما كان أوّله ساكنًا, نحو(اضرب) (ابن الأنباري, ٢٠٠٩, ٣٠/١, والسّيوطيّ, د.ت, ٨٥/٢-٩٠).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

وفي مجمل القول: إنّ فعل الأمر معربٌ, وعلامة إعرابه السّكون؛ لما في السّكون من الدّلالة على معنى الأمر, وبه يتحقّق المعنى الوظيفيّ للإعراب, بيد أنّه لا على ما ذهب إليه الكوفيّون, فصيغة (افعل) صيغة قائمة بذاتها, غير مقتطعة من المضارع, فهي "طلبٌ محض، يواجه به المخاطب لإحداث مضمونهِ فوراً" (المخزومي, ١٩٨٦, ٢٤), وما ذهب إليه الكوفيّون زعمٌ لم تكن له ثمرةٌ إلا الابتعاد عن منهج البحث اللّغوي السّليم, ولم يفد الدّرس النّحوي بشيء, فإنَّ من الأجدى للدّرس النّحوي أن يترك هذا الخلاف, ويكتفى بدراسة الفعل في حدود واقعه اللّغوي.

ثانيًا: الأفعال الماضية.

ذكر النّحويّونَ أنّ الفعلَ الماضي مبنيٌّ دائمًا، وهو إما أن يُبنَى على **السّكون**, وذلك عندما يتّصل به ضميرُ رفع متحرّك، كـ(تاء الفاعل), نحو (عَلِمْتَ) في قوله تعالى:﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ ﴾[الإسراء؛ من الآية:١٠٢], أو (نون النّسوة) في (أَكْبَرْنَهُ) الوارد في قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[يوسف؛ من الآية:٣١], أو (نا الفاعلين) في (عُدْنَا) الوارد في قوله تعالى:﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا﴾[الإسراء:٨], أو يُبنى على **الضّمّ** إذا اتصل به (واو الجماعة), نحو الفعل (فَسَجَدُوا) في قوله تعالى:﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾[البقرة؛ من الآية:٣٤], أو يُبنى على **الفتح** إذا لم يتصل به شيء, نحو الفعل (بَرِقَ) في قوله تعالى:﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ﴾[القيامة:٧], أو اتّصلت به نون التّوكيد؛ نحو الفعل (أدركَنَّ) في قوله ﷺ صلى الله عليه وسلم:«فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ فَلْيَأْتِ النَّهَرَ»(الشّيباني, ٢٠٠١, ٤٣١), أو اتّصل به تاء التّأنيث السّاكنة؛ نحو الفعل (سَمِعَتْ) في قوله تعالى:﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ﴾[يوسف؛ من الآية:٣١], أو اتّصل به (ألف الاثنين), نحو (أَكَلَا), نحو قوله تعالى:﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾[طه:١٢١].

وقد زعم النّحويّون أنّ الأصل في بنائه أن يكون على السّكون؛ لكونه أصلًا في البناء, غير أنّ الفتحة حلّت محلّه؛ للدّلالة على التّمكّن, بزعم أنّ الماضي حصل له تمكّنٌ ليس في الأمر, فهو يقع موقع الاسم في نحو:(مررتُ برجلٍ ضربَ زيدًا), وموقع الفعل في نحو(إن فعلتَ فعلتُ), إذ المعنى: إن تفعلْ أفعلْ, وفعل الأمر ليس له ذلك, فهو لا يوصف به, فلا يصحّ القول:(مررتُ برجلٍ اضربْ زيدًا), ولا يحلّ محلّ الفعل, ولأجل هذا التمكّن بُني على الفتحة؛ بزعم أنّ الفتحة أقوى من السّكون. قال صاحب المقتصد: "فلمّا حصل لمثال الماضي تمكّنٌ ليس لمثال الأمر بُني على أقوى العلامتين, وهي الحركة, إذ هي أقوى من السّكون" (الجرجانيّ, ١٩٨٢, ١٣٦), فبناؤها على الفتحة؛ تنبيهًا على

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

تمكّنه, كما بُنيَ المنادى المفرد, نحو (يا حكمُ), وقد كانت الفتحة دون غيرها؛ لأنّها أخفّ الحركات؛ لتناسب خفّتها تمكّن الفعل؛ لأنّ الفعل مهما حصل له من التّمكّن لم يكن في قوّة تمكّن الأسماء؛ لذلك اختصّ بأضعف الحركات وأقربها إلى السّكون؛ ليكون تمكّن اللّفظ على قدرِ تمكّن المعنى. أمّا بناؤه على الضّمّة؛ فكان مناسبة لواو الجماعة؛ لصعوبة الجمع بين الفتحة والواو, وبذلك فالأصل في الماضي أن يكون مبنيًّا على الفتحة.

والّذي يتراءى لي أنّ هذا تمحّلٌ بائنٌ, فاللّغةُ فعلٌ اجتماعيّ بعيد عن ذلك, فالماضي مبنيّ على الفتحة بيد أنّه ليس كما ذُكر, ولعلّ بناءه على الفتحة يرجع إلى أنّ النّاطق العربيّ استحسنها لما فيها من المطل المشير إلى انصرام الزّمن الماضي, ويعاضد ذلك ما ذهب إليه المستشرقون أنّ الفتحة أصلها (ha), وهو ضمير إشارة مستعمل في اللّغات السّاميّة يشير إلى اتّجاه معيّن, وبذلك فدلالة الفتحة على الفعل الماضي تقرّبه من الإعراب, غير أنّه لا يستطيع أحدٌ أن يقول بإعرابه؛ لأمرين: أحدهما؛ أنّ علامة الفتحة علم للنّصب, كما ثبت عند النّحويّين المتقدّمين, ولم يكن الفعل الماضي منصوبًا, لذا لم يكن بدٌّ إلّا القول ببنائه, بالرّغم من أنّ الفتحة لم تكن للنّصب فقط, وقد ذهب إلى ذلك غير واحد من الباحثين(مصطفى, ٢٠٠٣, ٧٩-١٠٠), والآخر؛ عدم تأثّر الماضيّ بالجوازم, فضلًا عن استحالة دخول النّواصب عليه؛ لذا أذهب إلى ما ذهب إليه النّحويّون من القول ببنائه؛ لأنّ القول بإعرابه سيصرفنا إلى شعابٍ من البحث, ويوقعنا بمتناقضات نحن بمنأى عنها, وكلّ ذلك راجعٌ إلى ما قرّره النحويّون من أن الفتحة علامة النّصب.

أمّا مسألة زعم النّحويّين أنّ السّكون أخفّ الحركات؛ فهو مردودٌ, فقد أبطله الدّرس الصّوتي الحديث, واثبته عددٌ من الباحثين بدليلٍ غير قابل للشكّ. قال الجواريّ: "الفتحة أخفّ من السّكون, وأيسر نطقًا, فإذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام كان أوضح وأبين؛ لأنّ الإسكان أشبه بالوقف, وأقرب إلى قطع اللفظ " (مصطفى, ٢٠٠٣, ٨٥), وهذا يستلزم ضغط النّفس عند مخرج الحرف بالاعتماد على الحرف نفسه, وفي ذلك كلفة.

وقد ساق الجرجانيّ رأيًا أحسبه غريبًا, وهو أنّ العرب لم يبنوه على الكسر؛ لكونه لم يكن في إعراب الفعل, فينبغي أن لا يكون في بنائه, ولمّا كان الفعل ممنوعًا من البناء على الكسر مُنِعَ من البناء على الضمّ؛ "لأنّه أخو الكسر كما أنّ الواو والياء أختان, ألا ترى أنّهم يجمعون بين الكسرة والضمّة" (الجرجاني, ١٩٨٢, ١٣٧), مستشهدًا بقول النّابغة(العيني, ٢٠١٠, ١٥٦):

أمن آلِ ميَّةَ رائحٌ أو مُغْتَدِ عَجلانَ ذا زاد وغيرَ مُزَوَّدِ

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحلَتَنا غَدًا وَبِذاكَ خَبَّرَنا الغُرابُ الأَسوَدُ

واستشهاده ليس بذي وجه, فهو إقواء عِيب على النابغة, فقد ذكر ابن جنّي أنّ النّابغة لمّا "أحسّه عرفه واعتذر منه وغيّره فيما يقال إلى قوله: **وبذاك تنعابُ الغرابِ الأسودِ**. وقال ـ أي النّابغة ـ: دخلت يثرب وفي شعري صنعة ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب" (ابن جني, ١٩٨٧, ٢٤١/١), ثمّ إنّ الأمر لو كان كذلك أي أنّ الكسرة والضّمّة أختان, فلِمَ آثرت العربُ إلحاق الضّمّة بالكسرة, ولم تلحق الكسرة بالضّمّة؟ فالفعل يعرب بالضّمّة ـ أعني المضارع ـ فلِمَ لا يُبنى على الضمّ, أو على الكسرة لكون العرب تجمع بينهما؟

ومنتهى الأمر: إنّ الفعل الماضيّ مبنيّ, وقد ورد بناؤه على الفتحة وهو الأعمّ الأغلب؛ كما ورد بناؤه على الضّمّة, والسّكون؛ مناسبةً لما يتّصل به, فلا أحسب أنّ الفتحة أصل في بنائه, فهو يبنى عليها كما يُبنى على غيرها, بيد أنّها تؤثر على غيرها عند تجرّده لا لأنّها أخفّ الحركات؛ لتناسب خفّتها تمكّن الفعل, بل لِما فيها من الدّلالة على معنى المضيّ.

ثالثًا: الأفعال المضارعة.

من المقرّر في الدّرس النّحويّ أنّ الأفعال المضارعة معربة؛ لمضارعتها للأسماء. قال ابن يعيش: "ومعنى المضارع: المُشابِه، وأصلُ المضارعة تقابلُ السَّخْلَيْن على ضَرْع الشاة عند الرضاع إذا أخذ كلّ واحد بحَلَمَة من الضرع، ثمّ اتُّسع، فقيل لكلّ مشتبهَيْن: متضارعان" (ابن يعيش, ٢٠٠١, ٢١٠/٤)، والفعل المضارع مضارع للأسماء شابهها, فأُعرب لذلك, وهذا رأي البصريّين, أمّا الكوفيّون؛ فيرون أنّه معربٌ؛ لأنّه تدخله المعاني المختلفة, والأوقات الطويلة ما لا يمكن التّمييز بين بعضها وبعض إلّا بالإعراب (ابن هشام, د.ت, ١٤٢/٤), بيد أنّه يُبنى عند اتّصاله بنوني التّوكيد, أو عند اسناده إلى نون النّسوة, فهو يُبنى على الفتحة عند اتّصاله بنوني التّوكيد الخفيفة, أو الثّقيلة؛ لتركيبه معها تركيب خمسة عشر, نحو الفعلين (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا) الواردين في قوله تعالى:﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[يوسف؛ من الآية:٣٢], ويُبنى على السّكون عند اتّصاله بنون النّسوة؛ حملًا على الماضي المتّصل بها، لأنّهما مستويان في أصالة السّكون وعروض الحركة (الأشمونيّ, ١٩٩٨, ٤٦/١), نحو الفعل (يَغْضُضْنَ) في قوله تعالى:﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾[النّور؛ من الآية:٣١], وقد ذهبوا إلى أنّه يعرب إذا فصل بين النّون والفعل بفاصل؛ سواء أكان هذا الفاصل ملفوظًا به كألف الاثنين, نحو قولنا:(هل تضربان يا زيدان)، أم مقدرًا كواو الجماعة وياء المخاطبة، نحو قولنا:(هل تضربن يا زيدون), و(هل تضربن يا هند)، الأصل:

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

تضربانِنَّ، وتضربونَنَّ، وتضربينّ، فالنّون الأولى علامة رفع الفعل المضارع, وقد تلتها نون التّوكيد, فحُذِفت نون الرّفع؛ لتوالي الأمثال, وحرّكت نون التّوكيد بالكسرة, فصار الفعل (تضربانِّ).

والّذي يتبدّى لي أنّه معربٌ سواء أباشرته النّون, أم لم تباشره, وقد ذهب إلى ذلك عددٌ من النّحويّين, بيد أنّه عند مباشرته لنون التّوكيد ينشغل محلّه بحركة الفتحة؛ لاستطالة التّركيب بها؛ لكون الفتحة الحركة الخفيفة المستحبّة الّتي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفّة سبيلًا(الزّجاج, ١٩٨٨, ٢٠١/٤), وقد ذكر الأستاذ الدّكتور طارق الجنابيّ في معرض حديثه عن علّة نصب اسم (لا النافية للجنس) أنّ (لا) لمّا لازمت اسمها تركّبت معه, فحرّك اسمها بالحركة الخفيفة (الفتحة), فالعرب تمضي مع مبدأ الخفّة, من باب اجتماع الثقيل مع الخفيف ليكون ذلك أخفّ للناطق(الجنابيّ, ١٩٨٧, ٣٧٢), أمّا الفعل المضارع المتّصل بنون النّسوة؛ فهو معربٌ أيضًا, وقد مُنع ظهور الإعراب فيه؛ لانشغال المحلّ بعلامة تجانس نون النّسوة, ويعاضد ذلك ما ذهب إليه ابن درستويه(ت٣٤٧هـ)، والسّهيليّ(ت٥٨١هـ), وابن طلحة (ت٦٨١هـ), وغيرهم بأنّه معربٌ بإعراب مقدر (الأشمونيّ, ١٩٩٨, ٤٦/١), وبذا فالعلامة الإعرابيّة تزول مثلما تزول عندما يُفصل بين المضارع والنّون بفاصل ـ أعني: ألف الاثنين, أو واو الجماعة, أو ياء المخاطبة ـ فهم يقرّون أنّ علامة الإعراب المتمثّلة بنون الرّفع زالت؛ لتوالي الأمثال, غير أنّ ذلك لم ينقله إلى حالة البناء, فالقول ببناء الفعل المضارع يفرغ علّة إعرابه من محتواها؛ لأنّ تعدّد المعاني بدخول نوني التّوكيد, واسناده لنون النّسوة ثابتة, فكان من الأجدى لروح النّحوي أن تعدّ حالة اتّصال المضارع بنوني التّوكيد, وإسناده لنون النّسوة حالة استثنائيّة في إعرابه, بصرف النّظر عن تغيّر العلامة, ففي اللّغة نظائر استثنائيّة كثيرة لا تنقل اللّفظة من حالة الإعراب إلى حالة البناء, نحو المضاف إلى ياء المتكلّم, في نحو قولنا:(هذا غلامِي, ورأيت غلامِي, وسلّمت على غلامِي), ففي الحالات الثلاث لازمت اللّفظة علامة واحدة, غير أنّ المعنى يختلف؛ لذا لم تنتقل إلى البناء, وهو ما يسمّى بالإعراب التّقديري الّتي لا تظهر علامته وإنّما تقدّر لأسباب كثيرة, منها: التّعذّر، والثّقل، واشتغال المحلّ بحركة مناسبة، أو بحركة الحكاية، أو بحركة حرف من حروف الجرّ الزائدة، ففكرة الإعراب والبناء يجب أن ترتكز على المعنى الّذي يُحدثه التّركيب لا على الحركة, وخير دليل الفعل الماضي, فحركته تتغيّر بحسب ما يسند إليه, فتارة تكون فتحة, وأخرى ضمّة, أو سكون, فلا ينبغي أن يكون هذا التّغيّر أمارة على إعرابه, فهو مبنيّ لثبوت معناه.

المحور الثّالث: حركة الأسماء المبنيّة.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

أجمع النّحويّون (الإستراباذي, ١٩٩٦, ١٨/١) إلا قطربًا ـ كما نُقِل عنه* ـ على أنّ الأسماء معربة؛ لانّ المعاني تعتورها, فتكون فاعلة، ومفعولة, ومضافة، ولم يكن في بنائها ما يشير إلى هذه المعاني, فجيء بالإعراب دليلًا عليها, بيد أنّ هناك طائفة من الأسماء جاءت مبنيّة؛ وعلّلوا بنائها بمشابهتها للحرف. قال ابن مالك (١٩٨٠, ٢٨/١).

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ مَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

فعلّة البناء منحصرة بمشابهته للحرف, وقد ذكر ابن مالك أربعة مواضع, تجلّت بقوله في ألفيّته (ابن عقيل, ١٩٨٠, ٣٠/١):

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ في اسْمَي جِئْتَنَا والمعنـــــوي في متى وفي هنا

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بَـــــــــلا تَأَثُّرٍ وَكَافْتِـــقَارٍ أُصِّـــــــلا

فـالأول: أن يكون الاسم يشبه الحرف في الوضع؛ كأن يكون الاسمُ موضوعًا على حرفٍ واحدٍ, مثل(التّاء), في نحو قولنا:(ضربت), أو على حرفين, مثل (نا) نحو قولنا(أكرمتنا).

والثاني: أن يشبه الاسمُ الحرفَ في المعنى, سواء أكان هذا الحرف **موجودًا**, نحو أسماء الاستفهام, وأسماء الشّرط, فهي تشبه حرفي (الهمزة), و(إن) الشّرطيّة. قال صاحب المقتضب: "فَإِنَّهَا ضارعت فـي الْجَزَاء (إن) الَّتِـي هـي حرف الْجَزَاء، وفـى الِاسْتِفْهَام تضـارع الْألـف و(هَـل)" (المبـرّد, د.ت, ٣،١٧٢), فـ(مَن) الشّرطيّة مثلًا مبنيّة؛ لأنّها نابت مناب الحرف (إن) فقولنا:(من تضربْ أضربْ) بمنزلة:(إنْ تضربْ زيدًا أضربْ, وإنْ تضربْ عمرًا أضربْ) بيد أنّ (مَن) استغرقت الجميع, أم كان **غيـرَ موجـودٍ**, نحو أسماء الإشارة, فهي تشبه حرفًا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع؛ وذلك لأنّ الإشارة معنى من المعاني فحقّها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها كما وُضع لغيرها, وهذا منطق غير مستقيمٍ مع المنظومة اللّغويّة, لذا ذهب عددٌ من النّحويّين مفتّشين عن علّة اكثر قبلًا حتّى وصلوا إلى أنّ أسماء الإشارة بُنيت؛ لأنّها لا تلزم المسمّى, فيقال للحاضر:(هذا أخوك), فإذا غاب لم يبقَ له هذا الاسم, والأسماء أصلها أن تلزم المسمّيات, نحو (زيد) فإذا سُمّي إنسان به لم تنتقل عنه هذه اللّفظة, فلمّا خالفت أسماء الإشارة سائر الأسماء غُيّر لفظها, وعُدل بها عن منهاج الإعراب الّذي

* زعم عددٌ من النّحويّين أن قطربًا يرى أنّ العرب لم تعرب الاسم للدّلالة على المعاني, وإنّما أعربته؛ لأنّه يلزمه السّكون في حالة الوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا، لكان يلزمه الاسكان في الوقف، والوصل فكانوا يبطئون عند الإدراج، فجُعل التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام. (الأشباه والنظائر , ٢٦١)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

يكون للأسماء الأصليّة إلى منهاج الحروف وهو البناء. والعلّة نفسها في الضمائر, فهي لا تلزم المسمّى, فيقال للحاضر:(أنت فعلتَ كذا), فإذا غاب زال عنه هذا الاسم, فيقال له:(هو فعل كذا).

والثالث: أن يشبه الاسمُ الحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره, وهي أسماء الأفعال, نحو قولنا:**(دراك زيدًا)**.

والرابع: أن يشبه الاسمُ الحرفَ في كونه يفتقر إلى غيره, كما تفتقر الحروف إلى مجرورها, وهي الأسماء الموصولة, فهي مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصّلة فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار, فالّذي أوجب بناء (مَن) في قولنا:(جاءني من عرفته) هو أنّه مشابه للحرف في كونه مفتقرًا لما بعده, فـ(مَن) مفتقرٌ لـ(عرفته), ولم يستقلّ بنفسه, فلو قيل:(جاءني مَن) لم يكتمل المعنى, فاسم الموصول (مَن) بمنزلة الحرف, لا يستقلّ بنفسه, ويقتضي شيئًا ينضمّ إليه, والجّرجانيّ يذكر وجهًا آخر لعلّة بناء الأسماء الموصولة, إذ يرى أنّها لمّا كانت لا يتمّ معناها إلّا بصلتها صارت منزلتها منزلة أوّل الاسم من آخره, فكما أنّ البعض من الاسم لا يعرب؛ لأنّ الإعراب يؤتى به؛ للدّلالة على المعاني, ومحال أن يدلّ دون الشّيء على معنى قبل أن يدلّ على نفسه باستيفاء اسمه, ولم تكن صلة الموصول ممّا تحتمل الإعراب؛ كي يُنقل الإعراب إليها, نحو (حضرموت)؛ لكونها لا بدّ من أن تكون جملة, والجمل لا تحتمل الإعراب(الجّرجاني, ١٩٨٢, ١٢٨).

وما يلتحق بالأسماء الموصولة (مَن الموصوفة), نحو قول حسّان بن ثابت [الكامل](البغدادي, ١٩٩٧, ١٠٥/٢):

فكَفَى بنا فَضْلاً على مَن غيرِنا حبُّ النبـــــــيّ محمَّدٍ إيّانا

فـ(مَن) هنا مفتقرة إلى الصّفة, والمعنى: على إنسانٍ غيرنا, ولا يصحّ الكلام بالاكتفاء بقوله:(على مَن), فضلًا عن كونها بمنزلة أوّل الاسم, وأوّل الاسم لا يُعرب, فعلّة بنائه هي نفسها علّة بناء الموصولات. وفي مجمل القول: إنّ الموصولات مبنيّة لسببين: **أحدهما**؛ أنّها مشابهة للحرف في كونها غير مستقلّة بنفسها, ولا يُتصوّر معناها إلا بما بعدها. **والآخر**؛ أنّها مفتقرة لما بعدها فصارت في حكم شطر الاسم.

وفي هذا الأخير نظرٌ, فإذا كان الموصول بُنيَ لافتقاره للصّلة, لكونه أصبح كالاسم الواحد مع صلته, وبذلك لا يجوز إعراب الجزء الأوّل منه فلماذا نجد الكثير من الأسماء معربة الجزء الأوّل, نحو (عبد الله)؟ ألم يكن هذا الاسم بجزأيه اسمًا واحدًا, وإن كانت الحجّة أنّ الجزء الثّاني مضافًا إليه فلمَ لا تعدّ الصّلة بمنزلة المضاف إليه, لا سيّما وأنّ باب إضافة الجمل شائع في اللّغة؟ ثم إن كان

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

الجزء الثّاني لا يحتمل الإعراب فليس بوجه ترك الإعراب, فليت شعري أيّهما أولى: دلالة حال الاسم ووظيفته, فيعرب, أم دلالة كون الاسم مفتقرًا لغيره فيبنى, فعلى منطقهم إنّ الاسم المركّب من جزأين تكون علامة الاعراب على الجزء الثّاني, فإن لم يحتمل الجزء الثّاني تتحوّل العلامة الإعرابية للجزء الأوّل؛ لأهميّة الإعراب, لا أن يترك الإعراب فيبنى الجزء الأوّل كي يكون إمارة على أنّه مفتقر لغيره, لا سيّما وأنّ الافتقار ظاهر, فليس هناك عاقل يقرأ (جاءني الّذي) فيكتفي بالموصول, ويكون اللّبس, فذكر الإعراب هنا ـ بحسب منطقهم ـ أولى من إمارة الافتقار.

فالّذي يعنّ لي أنّ الأسماء الموصولة مبنيّة؛ وليس للافتقار شأنٌ في ذلك, وما يعاضد ذلك هناك أسماء على شاكلة الأسماء الموصولة جاءت مبنيّة من غير أن تكون مفتقرة لما بعدها, نحو (ما) في قوله تعالى:﴿**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**﴾[البقرة؛ من الآية:٢٧١], والتّقدير: نعم الشيء هي, فـ(ما) هنا لم تشابه الحرف بالاحتياج إلى الصّلة, ولم تتضمّن معناه, بيد أنّها بُنِيت, وقد تمحّل الجرجانيّ بإيجاد علّة لبنائه متمثّلة بقوله: إنّ الاسم (ما) بُني لكونه "فارق الأسماء بما فيه من فرط الإبهام, ألا ترى أنّه يجري مجرى شيء الّذي هو أعمّ الأسماء, على أنّه في الحقيقة لا يستقلّ ولا يتّضح معناه إلّا بما قبله, وهذا حكمه في التّعجّب إذا قلت: ما أحسن زيدًا!"(الجرجانيّ, ١٩٨٢, ١٣٠). والغريب إنّ (شيئًا) نفسها معربة! والأمر نفسه في مشابهة أسماء الأفعال بالحروف؛ فهو غيرُ مستقيمٍ البتّة, إذ يؤثّر فيها غيرها ـ بحسب قواعدهم ـ فعند سيبويه تعرب (هيهات) مثلًا في قولنا:(هيهات زيدٌ) مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع(سيبويه, ١٩٨٨, ٢٥٠/١), فهو متأثر بعامل معنويّ وهو الابتداء، وزيد: فاعل سدّ مسدّ الخبر، وعند غيره أنّ (هيهات) مفعول مطلق لفعل محذوف، وزيد: فاعل به، وهو أيضًا متأثر بعامل لفظيّ محذوف, خلا رأي الأخفش, فهو يناسب ما ذهبوا إليه؛ لكون (هيهات) عنده فعل, وما بعده فاعل, ومع بطلان علّة بناء أسماء الافعال أرى أنّها لم تكن كلّها مبنيّة, وما جاء منها مبنيًّا فهو لم يكن لمشابهته للحروف, بل لطبيعته؛ ففعل الأمر معربٌ, وعلامة إعرابه السّكون؛ مناسبة للتّشديد والبتّ في الطّلب, نحو(صه) بمعنى اسكت, و(مه) بمعنى: اكفف, (قطْ), بمعنى: اكتفِ, وهو الغالب فيها. قال ابن عقيل: "وتكون بمعنى الأمر وهو الكثير" (ابن عقيل, ١٩٨٠, ٣٠٢/٣), وما جاء منها محرّكًا بغير السّكون؛ فلعلّة صوتيّة أوجبت ذلك, كعلّة التقاء السّاكنين, نحو(حيَّ, وهيتَ, وهلمَّ), ولا يندرج تحت ذلك اسم فعل الأمر (هاكَ)؛ لكون الكاف فيه حرف خطاب, كما هي في (إليك عني, وعليك نفسك), لذا يُراعى فيها المُخاطَب, فيُقال: هاكَ الكتابَ, وهاكِ الكتابَ, وهاكما الكتابَ, وهاكنَّ الكتابَ, وهاكم الكتابَ (العكبريّ, ١٩٩٥, ٢٩٨).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

أمّا اسم فعل الماضي, نحو:(هيهاتَ, وشتّانَ, وسُرعانَ)؛ فهو مبنيّ على الفتحة؛ لكون الفتحة هي الأنسب له؛ لِما فيها من المطل الذّي يشير إلى انصرام الزّمن, ولم يقولوا بإعرابه لأمرين: أحدهما؛ أنّ علامة الفتحة علم للنّصب, كما ثبت عند النّحويّين المتقدّمين, ولم يكن الفعل الماضي منصوبًا, لذا لم يكن بدٌّ إلّا القول ببنائه, بالرّغم من أنّ الفتحةَ لم تكن للنّصب فقط, وقد ذهب إلى ذلك غير واحد من الباحثين(مصطفى, ٢٠٠٣, ٧٩-١٠٠), والآخر؛ عدم تأثّر الماضي بالجوازم, فضلًا عن استحالة دخول النّواصب عليه.

أمّا الأفعالُ المضارعة؛ فقد جاءت قليلة جدًا, نحو (أوّاه) بمعنى: أتوجّع, و(ويْ), بمعنى: أعجب, و(أفٍّ) بمعنى: أتضجّر, و(قطْ): بمعنى يكفي, ولطبيعتها البنيويّة, فضلًا عن عدم تأثّرها بالنّواصب والجوازم لازمت حركة واحدة؛ لذا صحّ أن يقال عنها مبنيّة, فلم يكن في شبّهها المزعوم بالحروف أثر لبنائها.

وقد أحسن النّحويّون صنعًا عندما قالوا إنّها مبنيّة, بالرّغم من أنّني أعتقد إعراب بعضها, لكنّني أُؤثر مصطلح البناء لها؛ لأنّه ينهي بحثًا عميقًا لا فائدة للدّرس النّحويّ منه؛ لمجيء عدد منها على حركات مختلفة بحسب طبيعتها البنيويّة, فضلًا عن الصّيغ القياسيّة, نحو (فعالِ), لذا أرجّح أن ينتهي بنا الأمر إلى القول: إنّها مبنيّة؛ لسببين مهمّين: أحدهما؛ تيسير الدّرس النّحوي, فالقول بإعرابها لا جدوى منه, فالكثير منها جاء بصيغ ملازمة لحركة واحدة بحسب طبيعتها, والآخر؛ أنّها لا تدخلها العوامل اللّفظيّة من نواصبٍ أو جوازم كي يُحتاج إلى الإعراب, فالمعنى واحد.

والّذي أراه أنّ الأسماء إن وردت مبنيّة, فلم تكن مبنيّة لكونها تشبه الحرف في أيّ شبه كان, خلا الشّبه الوضعيّ, فهو أمرٌ مفروغ منه؛ لكون الإعراب فيها محالًا, وما ذكره النّحويّون من مسردٍ لمشابهة هذه الأسماء للحروف, فهو ليس بذي وجهٍ, وإن كان شيء منه فهو من محض الاتّفاق, فاللّغة فعل اجتماعي لا يتحدّد بذلك, فقد ترد على اللّسان العربيّ أسماء مبنيّة, وكذلك معربة, بحسب طبيعة الاسم البنيويّة, والوظيفيّة, وما يؤكّد ذلك ورود عدد من الاسماء المشابهة للحرف بيد أنّها معربة, نحو (أيّ) الاستفهاميّة, فهي متضمّنة لمعنى حرف الاستفهام (الهمزة), ومشابهة للحرف بشكلٍ عام في كونها مفتقرة لما بعدها, إذ إنّها لا تأتي إلا مضافة, ومعناها لا يتحقّق إلّا بما بعدها, وبذلك فهي مشابهة للحرف من وجهين ومع ذلك معربة! فعلى قياسهم بناؤها أولى من أسماء الاستفهام الاخرى؛ لكون هذه الأخيرة تشبه الحرف من وجهٍ واحدٍ.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

والأمر نفسه مع الأسماء الموصولة, وأسماء الإشارة, فإن فيها ما هو معربٌ على الرّغم من ثبوت الشّبه بينه وبين الحروف, ولا يوجد ما يزيله, فيجعله مختلفًا عن طائفة الموصولات, والإشارة, فاسما الموصول (الّذي, والّتي) معربان, فيرفعان بالألف, وينصبان, ويجرَّان بالياء, فيقال:(اللّذان, واللّتان), و(اللّذين, واللّتين), ويجوز تشديد النّون عوضًا عن ياء مفردهما المحذوفة, فقد قُرئ قوله تعالى:﴿**وَاَللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ**﴾[النّساء؛ من الآية:١٦], كما قُرئ قوله تعالى:﴿**رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ**﴾[فصّلت؛ من الآية:٢٩](عبد الرّحمن, د.ت, ١٩٣), أمّا اسما الإشارة (ذا, وتا)؛ فهما معربان, فيكونان في حالة الرّفع (ذان, وتان), وفي حالتي النّصب والجرّ (ذين, وتين), ويجوز فيهما التّشديد أيضًا عوضًا عن ألف مفردهما المحذوفة(العكبري, ١٩٩٥, ٧٩), وحتّى الضّمائر المنفصلة, ففيها شيء من الإعراب إلى حدٍّ ما, فمنها ما يختصّ بالرفع, وأخرى للنّصب والجر, ومنها ما يصلح للأحوال الثّلاثة, نحو الضّمير (نا). قال ابن مالك (ابن عقيل, ١٩٨٠, ٩٣/١):

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجرّ (نا) صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

بيد أنّ النّحويّين يصرّون على القول ببنائها, ويرى أحدهم أنّ الضّمائر لمّا استحقّت البناء خُولف بين صيغها؛ ليفهم من ذلك ما كان يفهم من الإعراب! ليت شعري فإذا كان الأمر كذلك فما الّذي لا يجعلها معربة, لا سيّما وأنّها لا تختلف عن لفظة (أبو) في نحو قولنا:(هذا أبوك, ورأيت أباك) الّتي جعلوها معربة, أهي الحجّة الواهية المبنيّة على الشّبه الوضعي؟

وقد وقف الجرجانيّ باحثًا عن مخرج لذلك, منتهيًا بقوله: "وينبغي أن تعلم أن الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهةٌ لم يجب بناؤها, وإنّما يجوز ذلك؛ لأنّه يصحّ أن لا يُعتدّ بالمشابهة ويترك على الأصل" (الجرجانيّ, ١٩٨٢, ١٣١), وما يبدو لي أنّ مزعم الجرجانيّ يجانب الصّواب, إذ لو كان الأمر كذلك لكان بناء (أيّ) أولى من غيرها؛ فليس من المنطق أنّ يكون بناء الاسم المشابه للحرف من وجهين على الجواز, ويُبنى وجوبًا الاسم المشابه للحرف من وجهٍ واحدٍ! فضلًا عن ورود أسماء مبنيّة لا تندرج تحت هذه الأقسام الأربعة, وقد تمحّل النّحويّون في إيجاد شبه بينها وبين الحروف, منها, (أمسِ), فهو مبنيّ, نحو قولنا:(مضى أمسِ بِمَا فِيهِ، ولقيتك أمسِ يَا فَتى), فقد ذُكر أنّه "بنى؛ لِأَنَّهُ اسْم لَا يخصّ يَوْمًا بِعَيْنِه، وَقد ضارع الْحُرُوف وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: فعلت هَذَا أمس يَا فَتى فَإِنَّمَا تعنى الْيَوْم الذى يلى يَوْمك، فَإِذا انْتَقَلت، عَن يَوْمك انْتقل اسْم (أمس) عَن ذَلِك الْيَوْم؛ فَإِنَّمَا هي بِمَنْزِلَة (من) الَّتِي لابتداء الْغَايَة فِيمَا وَقعت عَلَيْهِ، وتنتقل من شيء إِلَى شيء" (المبرّد, د.ت, ١٧٣/٣), وكذلك (إذ) فهو مبنيّ لتضمّنه معنى الحرف الّذي هو (في), فقولنا:(جئتك إذ خرج زيدٌ)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

بمنزلة: جئتك في زمن خروج زيدٍ, ومنهم من أوجد لها علّة غير ذلك, وهي أنّ (إذ) يلزمها الإضافة إلى الجملِ, حتّى لا يُتَصوّر لها معنى دونها, فإن لم تكن الإضافة في اللّفظ, فهي في المعنى, نحو:(ما مضى في حينئذٍ), وبذلك فهي تجري مجرى الموصولات في افتقارها لما بعدها, ولهذه العلّة بنيت (إذا), و(لدى), والأمر نفسه مع (حيثُ), نحو(جلست حيث جلس زيدٌ), فهي غير مستقلّة بنفسها, ومفتقرة إلى الجملة الّتي بعدها, وبذلك أشبهت الحرف, أو إنّها أشبهته في كونها متضمّنة لمعناه, فمعنى الجملة السّالفة:(جلست في مكان جلوس زيد), وهذا منتقضٌ باستعمال (حيث) المسبوقة بحرف الجرّ (في), نحو قول الفرزدق(١٩٨٧, ٢/٢٩), [الطويل]:

فأَصْبَحَ في حيثُ الْتَقَيْنَا شريدُهمْ طليقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومُزعِفُ

فذكر صاحب الهمع أنّها "لَا تسْتَعْمل غَالِبا إِلَّا ظرفًا" (السّيوطيّ, د.ت, ٢/٢١١).

وقد تلوّنت علامة البناء في الأسماء المبنيّة, وكانت كالآتي:

أوّلًا: البناء على السّكون.

وردت على لسان النّاطق العربيّ جملة من الأسماء مبنيّة على السّكون, نحو (إذ, مَنْ, كمْ, ما, أنّى), وغيرها, ولم يذكر النّحويّون علّة بنائها عليه؛ لأنّهم يحسبون السّكون فيها أصلًا, وما كان أصلًا لا يُسأل عن علّته, غير أنّ الأمر ليس كذلك, فقد تبيّن ـ في محور دلالة حركة الحروف ـ أنّ السّكون لم يكن علامة البناء الأصليّة, فهو كغيره من العلامات يستعمل علامةً للبناء كما تستعمل الفتحة, أو الكسرة, ولو تأمّلنا هذه المبنيّات لوجدناها تتّفق مع الحروف في تكوينها البنيويّ الّذي يوجب السّكون, فجلّها تتكوّن من مقطع طويل, أو من مقطعين, أو تكون مختومة بحرفٍ لا يقبل الحركة.

مجلة العلوم الاساسية
مجلة علمية دولية محكمة تعنى بالدراسات التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

ثانيًا: البناء على الفتحة.

وقف النّحويّون على عددٍ من الأسماء المبنيّة على الفتحةِ, منقّبين عن علّة ذلك؛ لأنّهم يرون أن الأصل فيها السّكون, فبدت لهم في جلّها علّتان: إحداهما؛ تفادي البدء بالسّاكن, والأخرى؛ تجّنب التقاء السّاكنين, وقد حصروا الأولى في الأسماء الّتي تشبه الحرف في الوضع ـ أعنى الضّمائر الموضوعة على حرفٍ واحدٍ, أو حرفين ـ نحو الضّمير (الكاف) في نحو قولنا:(ضربكَ), فهم يرون أنّها بُني على الفتحة؛ لتفادي البدء بالسّاكن؛ لكونها بمنزلة الضّمير المنفصل تقديرًا وإن اتّصل لفظًا, أي أنّهم ألزموه الحركة جريًا على مقتضى المعنى, وعندما وصلوا إلى عددٍ من الضّمائر المتّصلة مبنيّة على السّكون, مثلًا ضمير الفاعل في نحو:(ضربا, وضربُوا), زعموا أنّه متّصلٌ بالفعل لفظًا

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

وتقديرًا, فلا يجوز تقديمه على الفعل؛ لأجل ذلك لا يكون بمنزلة الضّمير المنفصل, فلم يبنَ على الحركة لتفادي البدء بالسّاكن, فبقي على أصل بنائه(المبرّد, د.ت, ١٥٦/٣)! والّذي يعنّ لي أنّ هذا عجابٌ, فهو فاسد من وجوه:

١.إنّ بناء ضمائر الرّفع (الفاعل) على السّكون لا لكون الفاعل لا يبتدأ به, وإنّما لكونها ضمائر لا تقبل الحركة.

٢.كيف تعالج مسألة البدء بالسّاكن, وهي لم تكن على اللّسان أصلًا؟

٣.لماذا لم يحرّك الضّمير الواقع مفعولًا به في قولنا مثلًا (ضربني)؟ ألم يكن بمنزلة الضّمير المنفصل؟

فالّذي أراه أنّ هذه العلّة لا تنطبق إلّا على (كاف التّشبيه) في مَن جعلها اسمًا, نحو قول الرّاجز, وهو من شواهد المغني (ابن هشام, ٢٠١٢, ٢٣٩/١):

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجِ جُـــمٍّ يَضحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المنهَمّ

أمّا العلّة الثانية؛ فقد تجلّت في عددٍ من الأسماء, نحو:(أينَ, كيفَ, حيثَ), فهم يرون أنّ الاصل فيها السّكون بيد أنّها لو كانت كذلك لالتقى ساكنان, ولم يكن في الأمر إلّا بناءها على الفتحة. قال ابن يعيش: "وتحريك آخرهَا لالتقاء السّاكنين، حركت بِالْفَتْح للياء الَّتِي قبل أواخرها فَكَذَلِك: (حَيْث) في قَول من فتح" (المبرّد, د.ت, ١٧٣/٣), بالرّغم من أنّ قواعدهم تقتضي أن تكون الكسرة للتخلّص من التقاء السّاكنين, لكنّهم زعموا أنّ الفتحة جاءت هنا؛ فرارًا من الجمع بين الكسرة واليا, والظاهر كما ثبت في غير موضع أنّ عددًا من الأسماء المبنيّة تكون مبنيّةً على حركةٍ ما تبعًا لما حُكي عن العرب, ولم تكن في حركة بنائها دلالة ما, ولم يطلب فيها التّخفيف ـ وإن كان مؤثرًا ـ كما في هذا الموضع, وما يثبت ذلك بناء (حيثُ) على الضّمّة إذ كانت أكثر استعمالًا, وورودًا في القرآن الكريم, بالرّغم من أنّ قواعدهم تقتضي أن تكون مبنيّة على الفتحة, بيد أنّها ما كان إلّا لغة من جملة لغات منها البناء على الكسرة, و(حوث)(السّيوطيّ, د.ت, ٢١٠/٢).

ثالثًا: البناء على الضّمّة.

بحسب زعم النّحويّين أنّ (أوّلُ, وعلُ, وبعدُ, وقبلُ) مبنيّة لكونها متضمّنة لمعنى الحرف؛ لكونها لا ترد إلّا مضافة, فيُحذف المضاف إليه ويُنوى معناه, وبذلك يكون معنى الإضافة مقدّرًا فيها, والإضافة معنى من معاني الحروف, فإذا ظهر المضاف إليه نحو قولنا:(من قبلِ زيدٍ), كان معنى الإضافة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

مفهومًا من لفظ المضاف إليه, ولم يكن متضمِّنًا لها, فهي تجري مجرى (أمسِ) في أنّه لمّا ضمّن التّعريف من غير أن يظهر حرفه بُني؛ لتضمّنه معنى الحرف (ال) التّعريف, وقد أحسّ الجرجانيّ ببعد هذا الزّعم, فذهب إلى أنّها مبنيّة لكونها مضافة, فيُحذف المضاف إليه في اللّفظ, ويراد معناه, عندها لا يمكن أن يلحقه التّنوين, فيُبنى للتّخلّص من مسألة عدم تنوينه؛ لكونه مجرّدًا من أسباب منعه من الصّرف. وقد بنيت على حركةِ الضّمّة لتكون الحركة دليلًا على التّمكّن, فرقًا بين ما كان البناء عارضًا, وما كان عريقًا, لكونها كلّها معربة, وقد بنيت لعارض حصل, وقد كانت الضّمّة دون غيرها؛ لكونها أقوى الحركات, فهي تناسب الدّلالة على التّمكّن (العينيّ, ٢٠١٠, ١٤٦).

والّذي يبدو لي أنّ هذا يُشكل من جانبين: **أحدهما**؛ أنّ هذه الألفاظ لمّا تضمّنت معنى الإضافة كان حريًّا بالقياس النّحوي أن يجعل ذلك مؤكّدًا لإعرابها لكون الإضافة لا تكون إلّا في الأسماء, والأسماء معربة, بمعنى أنّ الإضافة تجعلها تلحق بالأسماء لا بالحروف. **والآخر**؛ أنّ (أمسِ) ـ إن صحّ زعمهم ـ أنّها بُنيت لتضمّنها معنى الحرف (ال) التّعريف, فعلّة بنائها كانت مباشرة, بخلاف هذه الألفاظ, فهي تضمّنت معنى الإضافة, والإضافة متضمّنة لمعنى الحرف, وبذلك فالعلّة غير مباشرة, ففي هذا القياس تمحّل بائن.

فما يظهر أنّ علّة بنائها كانت للقطع الحاصل بحذف المضاف إليه المنوي معنًى, فما كان للّسان العربيّ إلّا أن يجعلها ملازمة لحركة واحدة؛ لتكون أمارة على أنّ فيها تتمّة, فلم تظهر العلامة الإعرابيّة لذلك, وقد كانت الضّمّة؛ لما فيها من إمارات لذلك, وهذا سمت العربيّ, ثم إنّه لو كانت الحركة الفتحة أو الكسرة لتوهّم أنّ المضاف إليه المحذوف ياء المتكلّم؛ لكونها في بعض أبواب النّحو تحذف وتبقى الحركة القصيرة (الكسرة) مشيرة إليها, أو تقلب ألفًا, وقد تحذف الألف وتبقى الفتحة. قال ابن مالك (ابن عقيل, ١٩٨٠, ٢٧٤/٣):

واجعلْ منادى صحّ إن يصف ليا كعبدِ عبدي عبدَ عبدا عبديا

فبنائها على الضّمّة يزيل شبهة إضافتها إلى ياء المتكلّم, والأمر نفسه مع المنادى العلم المفرد, والنّكرة المقصودة, فهو عندما أريد به التّعيين حُرِم التّنوين الّذي هو علامة التّنكير, ومتى حُرِم التّنوين ضمّ آخره فرارًا من شبهة الإضافة إلى ياء المتكلّم, فإذا لم يُنوَ المضاف إليه أعرب, نحو قول يزيد بن الصّعِق [من الوافر] (ابن الصائغ, ٢٠٠٤, ٢١٠):

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الزُّلَالِ

فهو لا يريد قبلَ شيءٍ بعينه, وإنّما يريد الشّياع.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

والّذي يعاضد ذلك ما ذهب إليه الجواريّ في الأسماء الممنوعة من الصّرف, فهي لمّا مُنعت منه أشبهت في حال الجرّ المضاف إلى ياء المتكلّم إذا حُذفت ياؤه, وحذفها كثيرٌ في لغةِ العربِ, وبذلك صارت حركة الفتحة علامة للنّصب والجرّ؛ لإزالة هذه الشّبهة, فإذا ما أمنوها عند الإضافة, أو دخول (ال) عليها عادت الكسرة علامة للجرّ, ولم تكن الضّمة هنا لأمرين:

أحدهما؛ أنّ الممنوعة من الصرف معربة, ولم يرد عن العرب تناوب الضمّة والكسرة في الإعراب, بخلاف تناوب الفتحة والكسرة, فقد ورد ذلك, نحو ما جاء في باب جمع المؤنّث السّالم, بخلاف المبنيّات, فقد ورد كثيرًا بنائها على الضمّة.

والآخر؛ أنّ الممنوعة من الصّرف غير ملازمة للإضافة, فإضافتها إلى ياء المتكلّم أمر قليل الحصول, وقلب ياء المتكلّم ألفًا ثمّ حذفها والاكتفاء بالفتحة قليل أيضًا, فناسب مجيء الفتحة علامة للجرّ مراعاة لقلّة هذه وتلك, بخلاف الألفاظ الملازمة للإضافة, فينبغي إزالة أيّ شبهة تشي بإضافتها إلى ياء المتكلّم على قلّتها, والضّمّة أنسب لذلك.

رابعًا: البناء على الكسرة.

جاء عددٌ من الأسماء مبنيّة على الكسرة, وقد عزا النّحويّون ذلك إلى معالجة التقاء السّاكنين, وهو على أصل ذلك؛ لأنّهم يرون أنّ الكسرةَ اُختيرت لذلك؛ لكونها الأنسب مع الفعل والاسم, فالفعل لو فُتِحَ لالتبس بِالْفِعْلِ الْمَنْصُوب، وَلَو ضُمَّ لالتبس بِالْفِعْلِ الْمَرْفُوع، فَإِذا كُسِرَ علم أَنّه عَارض في الْفِعْل؛ لِأَن الْكسر لَيْسَ من إعرابه, أمّا الاسم فهو لو فُتِحَ لالتبس بالمنصوب غير المنصرف، ولو ضُمَّ لالْتبس بالمرفوع غير المنصرف، وبذلك يُكسر, وهو بها لا يلتبس بالمجرور؛ لأنّ المجرور المعرب يلحقه التّنوين لا محال(المبرّد, د.ت, ٣/١٧٤).

ومن هذه الأسماء (**هؤلاءِ**)؛ إذ إنّها بُنيت على الحركة؛ لعلّة التقاء السّاكنين, واختيرت الكسرة على أصل التقاء السّاكنين, إذ ليس فيها ما يُستنكر, فالألف نهاية في الخفّة والبعد عن الثّقل, فلا يكون للكسرة تأثير وكلفة على اللّسان معها, فهي تجري مجرى: (حَذَامِ، قَطَامِ، رَقَاشِ، سَجَاحِ), بيد أنّنا لو أنعمنا النّظر في المبنيّات على الكسرة لوجدنا ما لم يكن كذلك, نحو (جيرِ), فهو لا يختلف عن (كيفَ, وأينَ), وعلى غرار قياسهم ينبغي أن يبنى على الفتحة, وقد تنبّه لذلك الجرجانيّ ذاكرًا أنّه لم "يُعنَ بالخّفّة؛ لقلّته في الاستعمال" (الزّمخشري, ٢٠٠٣, ١٤١).

ومن الأسماء المبنيّة على الكسرة (**أمسِ**), بيد أنّه يعرب عندما يُحلّى بـ(ال), نحو:(فعلتُ ذلك الأمسَ, ومضى الأمسُ بما فيه), أو عندما يضاف, نحو:(إنّ أمسَكَ مضى), وقد عُلِّل ذلك بأنّه مبنيّ

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

لتضمّنه معنى الحرف (ال), فعند الإضافة يزول ذلك, وكذلك عند ظهور (ال), وهذا ليس بوجه, فالّذي يتراءى لي أنّ زوال إعرابه لم يكن بزوال الحرف الّذي كان متضمنه, بل زال الإعراب بزوال التّعيين, فهو من غير (ال), أو من غير الإضافة لا يدلّ على معيّن, فانتفى الغرض من الإعراب, ويؤكّد ذلك بعضُ ما ذهب إليه المبرّد, فهو يرى أنّه مبنيّ؛ لِأَنَّهُ "لَا يخص يَوْمًا بِعَيْنِه، وَقد ضارع الْحُرُوف, وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: (فعلت هَذَا أمسِ يَا فَتى), فَإِنَّمَا تعنى الْيَوْم الذى يلى يَوْمك، فَإِذا انْتَقَلت، عَن يَوْمك انْتقل اسْم (أمس) عَن ذَلِك الْيَوْم؛ فَإِنَّمَا هي بِمَنْزِلَة (من) الَّتِي لابتداء الْغَايَة فِيمَا وَقعت عَلَيْهِ، وتنتقل من شيء إِلَى شيء" (المبرّد, د.ت, ١٧٣/٣), والّذي أنتهي إليه أنّ الكسرة لم تدلّ على شيء في الأسماء المبنيّة, وإن كانت فلم تظهر عندي, وما ذكره النّحويّون من تعليلاتٍ صوتيّة فهو باطل؛ لعدم ملائمته لجميعها.

الخَاتِمَةُ

بعد فضل من الله اجتهدت ما بوسعي منقّبًا عن أقوال النّحويّين في دلالة حركة المبنيّات, وتدقيقها وفق منطقهم النّحويّ, ومحاولة الكشف عن دلالتها, وقد وقفت على جملة من النتائج, أهمّها:

١. إنّ السّكون لم يكن العلامة الأصليّة للبناء, فهو يُستعمل له, كما تستعمل غيره من العلامات.

٢. إنّ تعليلات النّحويّين للحروف المبنيّة على الفتحة لم تكن كلّها بذي وجه, فتارة يُراعى فيها الاتّباع, وأخرى يُفرّ منه, ولعلّ مجيئها مع كثرتها يرجع إلى أنّ النّاطق العربيّ استساغها في من لا إعراب له, فبُنيت عليها هذه الحروف, وجرى بها الكلام, لكونها هي الحركة الخفيفة المستحبّة الّتي يهرع إليها العربيّ ما وجد إلى الخفّة سبيلًا, وهذا لا يمانع من أن يستعمل غيرها في من لا إعراب فيه, فقد يكون ذلك, غير أنّ الفتحة أكثر استعمالًا.

٣. إنّ فعل الأمر معربٌ, وعلامة إعرابه السّكون؛ لِما في السّكون من الدّلالة على معنى الأمر, وبه يتحقّق المعنى الوظيفيّ للإعراب, بيد أنّه لا على ما ذهب إليه الكوفيّون, وما ذهب إليه الكوفيّون زعمٌ لم تكن له ثمرةٌ إلا الابتعاد عن منهج البحث اللّغوي السّليم, ولم يفد الدّرس النّحوي بشيء.

٤. لم تكن حركة الفعل المضارع عند اتّصاله بنوني التّوكيد, أو إسناده لنون النّسوة حركة بناء, فهو معربٌ, سواء أباشرته النّون, أم لم تباشره, بيد أنّه عند مباشرته لنون التّوكيد ينشغل محلّه بحركة الفتحة؛ وكذلك عند إسناده إلى نون النّسوة, فيمنع ظهور الإعراب فيه؛ لانشغال المحلّ, فزوال علامة الإعراب لا تنقله إلى البناء كما لم تنقله عندما يُفصل بينه وبين النّون بفاصل.

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

٥.إنّ الأسماء إن وردت مبنيّة, فلم تكن مبنيّة لكونها تشبه الحرف في أيّ شبه كان, وما ذكره النّحويّون من مسردٍ لمشابهة هذه الأسماء للحروف, فهو ليس بذي وجهٍ, وإن كان شيء منه فهو من محض الاتّفاق, فاللّغة فعل اجتماعي لا يتحدّد بذلك, فقد ترد على اللّسان العربيّ أسماء مبنيّة, وكذلك معربة, بحسب طبيعة الاسم البنيويّة, والوظيفيّة.

٦.وقف النّحويّون على الأسماء المبنيّة على الحركات, منقّبين عن علّة ذلك؛ لأنّهم يرون أن الأصل فيها السّكون, فبدت لهم دلالات كثيرة, غير أنّ ما يعنّ لي أنّها جاءت مبنيّة على حركةٍ ما تبعًا لما حُكي عن العرب, ولم تكن في حركة بنائها دلالة ما, ولم يطلب فيها التّخفيف وإن كان مؤثرًا.

جَرِيدَةُ المظَانِ

١. مصطفى, إبراهيم, إحياء النحو, دار الآفاق العربيّة, القاهرة, د.ط, ٢٠٠٣م.

٢. ابن الانباريّ, أبو البركات كمال الدين (ت٥٧٧هـ), الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط, ٢٠٠٩م.

٣. ابن الصّائغ, محمد بن حسن بن سِباع (ت٧٢٠هـ), اللمحة في شرح الملحة, تح، إبراهيم بن سالم الصاعدي, الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١, ٢٠٠٤م.

٤. ابن جنّي, أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص, الهيئة المصرية للكتاب، ط٤، د.ت.

٥. ابن جنّي, أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, تح: علي النجدي ناصف وآخرون، ط٢، ١٩٩٩م.

٦. ابن عقيل, عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمدانيّ(ت٧٦٩هـ), شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تح: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار التراث, القاهرة، ودار مصر للطباعة, ط٢٠, ١٩٨٠م.

٧. ابن فارس, أحمد بن زكرياء (ت٣٩٥هـ), الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها, الناشر: محمد علي بيضون, ط١, ١٩٩٧م.

٨. ابن فارس, أحمد (ت٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٩. ابن مالك, أبو عبد الله جمال الدين محمد (ت٦٧٢هـ), شرح التسهيل, تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر, ط١، ١٩٩٠م.

١٠.ابن هشام, جمال الدين الأنصاري(٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت, د.ط, د.ت.

١١.ابن هشام, عبد الله بن يوسف بن أحمد, جمال الدين (ت٧٦١هـ), مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, تح: حسن جمد, دار الكتب العلميّة, بيروت, ط٣, ٢٠١٢م.

١٢.ابن يعيش, أبو البقاء موفق الدين (ت٦٤٣هـ), شرح المفصّل, تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت, ط١, ٢٠٠١م.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

١٣. الإستراباذي محمد بن الحسن الرضي (ت٦٨٦هـ), شرح الرضي على الكافية, تح: يوسف حسن عمر, منشورات قان يونس, بنغازي, ط٢, ١٩٩٦م.

١٤. الأشموني, علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين (ت٩٠٠هـ), شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, دار الكتب العلمية, بيروت, ط١, ١٩٩٨م.

١٥. البغداديّ, عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

١٦. الجرجانيّ, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح, تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

١٧. الجنابي, طارق عبد عون, قضايا صوتية في النحو العربيّ, مجلّة المجمع العلمي العراقيّ, المجلّد:(٣٨), الجزء:(٢-٣), ١٩٨٧م.

١٨. الجواري, أحمد عبد الستار الجواريّ, نحو التيسير, المؤسسة العربيّة, د.ط, ٢٠٠٦م.

١٩. الزّجاج, أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه, تح: عبد الجليل عبده شلبي, عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٢٠. الزّمخشريّ, أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الأعراب, تح: أبو فراس محمد بدر الدين, دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٣م.

٢١. السّامرائيّ, فاضل صالح, معاني النحو, شركة العاتك, القاهرة, ط٢, ٢٠٠٣م.

٢٢. سيبويه, عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب, تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨ م.

٢٣. السّيوطيّ, عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية, مصر، د.ت، د.ط.

٢٤. الشيبانيّ, أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ), مسند الإمام أحمد بن حنبل, تح:شعيب الأرنؤوط, وعادل مرشد, وآخرون, مؤسسة الرسالة, ط١, ٢٠٠١م.

٢٥. ابن زنجلة, عبد الرحمن بن محمد (ت٤٠٣هـ), حجة القراءات, تح: سعيد الأفغاني, دار الرسالة, ط١, د.ت.

٢٦. العكبري, أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب, تح: د. عبد الإله النبهان, دار الفكر, دمشق, ط١، ١٩٩٥م.

٢٧. العيني, بدر الدين محمود بن أحمد (ت٨٥٥ هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى), تح: د. علي محمد فاخر وآخرون, دار السلام ، ط١، ٢٠١٠م.

٢٨. الفرزدق, همّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارميّ(ت١١٠هـ), ديوان الفرزدق, تح: علي فاعور, دار الكتب العلمية, بيروت, ط١, ١٩٨٧م.

٢٩. بشر, كمال, علم الأصوات, دار غريب, ط١, القاهرة, ٢٠٠٠م.

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

٣٠.المبرّد, أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ), المقتضب, تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت, د.ط, د.ت.

٣١.المخزوميّ, مهدي, في النحو العربيّ, قواعد وتطبيق, دار الرائد العربيّ, ط٢, ١٩٨٦م.

Sources in English

32. Ibrahim Mustafa, Revival of Grammar, Dar Al-Afaq Al-Arabiyya, Cairo, ed., 2003.

33. Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat Kamal al-Din (d. 577 AH), Fairness in Issues of Disagreement between the Basra and Kufan Grammarians, ed.: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Tala'i, Cairo, ed., 2009 AD.

34. Ibn al-Sayegh, Muhammad bin Hassan bin Siba' (d. 720 AH), Al-Lamha fi Sharh al-Malha, ed., Ibrahim bin Salem al-Sa'idi, Islamic University, Medina, 1st edition, 2004 AD.

35. Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman (d. 392 AH), Characteristics, Egyptian Book Authority, 4th edition, d.d.

36. Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman (d. 392 AH), Al-Muhtasib fi Bayn Id-an-Awaj Al-Awad Al-Awad Al-Qira'at al-Qir'a and Clarifying Them, ed.: Ali Al-Najdi Nasif et al., 2nd ed., 1999 AD.

37. Ibn Aqeel, Abdullah bin Abd al-Rahman al-Uqaili al-Hamdani (d. 769 AH), Explanation of Ibn Aqeel on Ibn Malik's Alfiyyah, ed.: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, and Dar Misr Printing, 20th edition, 1980 AD.

38. Ibn Faris, Abu Al-Hussein, Ahmed bin Zakaria (d. 395 AH), Al-Sahbi in the jurisprudence of the Arabic language and its issues and the Sunnahs of the Arabs in its speech, publisher: Muhammad Ali Baydoun, 1st edition, 1997 AD.

39.Ibn Faris, Ahmed (d. 395 AH), Language Standards, ed.: Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Fikr, 1979 AD.

40. Ibn Malik, Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad (d. 672 AH), Sharh al-Tashil, ed.: Abd al-Rahman al-Sayyid, and Muhammad Badawi al-Makhtun, Hajr, 1st edition, 1990 AD .

41. Ibn Hisham Jamal al-Din al-Ansari (761 AH), explained the paths to the millennium of Ibn Malik, ed.: Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Al-Maktabah al-Asriyya, Beirut, d.d., d.d.

42.Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed, Jamal al-Din (d. 761 AH), Mughni al-Labib on the Books of Arabs, ed.: Hassan Jamad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 3rd edition, 2012 AD.

43. Ibn Ya'ish, Abu al-Baqa Muwaffaq al-Din (d. 643 AH), Sharh al-Mufassal, ed.: Emile Yacoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 2001 AD.

44. Al-Istrabadhi Muhammad bin Al-Hasan Al-Radi (d. 686 AH), Sharh Al-Radi on Al-Kafiya, ed.: Youssef Hassan Omar, Qan Yunus Publications, Benghazi, 2nd edition, 1996 AD.

45. Al-Ashmouni, Ali bin Muhammad bin Issa, Abu Al-Hasan, Nour Al-Din (d. 900 AH), Sharh Al-Ashmouni on Alfiyyah Ibn Malik, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1st edition, 1998 AD.
46. Al-Baghdadi, Abd al-Qadir bin Omar (d. 1093 AH), Treasury of Literature and Lub Labab Lisan al-Arab, ed.: Abd al-Salam Muhammad Haroun, al-Khanji Library, Cairo, 4th edition, 1997 AD.
47. Al-Jurjani, Abu Bakr Abd al-Qahir bin Abd al-Rahman (d. 471 AH), al-Muqtasid fi Sharh al-Idah, ed.: Kadhim Bahr al-Marjan, Dar al-Rashid, Iraq, 1982 AD.
48. Al-Janabi, Tariq Abd Aoun, Phonological Issues in Arabic Grammar, Journal of the Iraqi Scientific Academy, Volume: (38), Part: (2-3), 1987 AD.
49. Al-Jawari, Ahmed Abdel-Sattar Al-Jawari, Towards Facilitation, The Arab Foundation, D. I., 2006 AD.
50. Al-Zajjaj, Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl (d. 311 AH), Meanings of the Qur'an and its Parsing, ed.: Abd al-Jalil Abdo Shalabi, Alam al-Kutub, Beirut, 1st edition, 1988 AD.
51. Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Jar Allah Mahmoud bin Omar (d. 538 AH), Al-Mufassal fi Sanat Al-Bedr, ed.: Abu Firas Muhammad Badr Al-Din, Al-Hilal House and Library, Beirut, 2003 AD.
52. Al-Samarrai, Fadel Saleh, Meanings of Grammar, Al-Atak Company, Cairo, 2nd edition, 2003 AD.
53. Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), Al-Kitab, ed.: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1988 AD.
54. Al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din (d. 911 AH), Ham' al-Hawa'i fi Sharh Jum' al-Jawa'i', ed.: Abd al-Hamid Hindawi, al-Matbaḥ al-Tawfiqiyyah, Egypt, d.t., d.d.
55. Al-Shaybani, Abu Abdullah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal (d. 241 AH), Musnad of Imam Ahmad bin Hanbal, edited by: Shuaib Al-Arnaut, Adel Murshid, and others, Al-Resala Foundation, 1st edition, 2001 AD.
56. Abdul Rahman bin Muhammad (d. 403 AH), Hujjat al-Qira'at, ed.: Saeed al-Afghani, Dar al-Risala, 1st edition, d. T.
57. Al-Akbari, Abu Al-Baqa (d. 616 AH), Al-Lubab fi Illal al-Sna'a wa al-Yarb, ed.: Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1995 AD.
58. Al-Aini, Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed (d. 855 AH), Grammatical Objectives in Sharh Shawahid Sharh al-Malifiya (Explanation of the Great Evidence), ed.: Dr. Ali Muhammad Fakher and others, Dar es Salaam, 1st edition, 2010 AD.
59. Al-Farazdaq, Hammam bin Ghalib bin Sasa'a Al-Tamimi (d. 110 AH), Diwan Al-Farazdaq, ed.: Ali Faour, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1987 AD.
60. Kamal Bishr, Phonology, Dar Gharib, 1st edition, Cairo, 2000 AD.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

61. Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid (d. 285 AH), Al-Muqtadib, edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Adima, The World of Books, Beirut, d.d., d.d.
62. Al-Makhzoumi, Mahdi, on Arabic grammar, rules and application, Dar Al-Raed Al-Arabi, 2nd edition, 1986 AD.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية